الأمم المتحدة

A/HRC/45/34

الجمعية العامة

Distr.: General
18 June 2020
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والأربعون

14 أيلول/سبتمبر – 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

حقوق الشعوب الأصلية

تقرير المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية

موجز

تشير المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، في هذا التقرير، الذي أُعد عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 20/42، إلى الأنشطة المضطلع بها منذ آخر تقرير قدمته، وتسلط الضوء على الأمثلة التي تظهر الآثار الإيجابية للعمل المنجز في فترة ولايتها على حماية حقوق الشعوب الأصلية.

وتنظر المقررة الخاصة أيضاً في التجارب والدروس المستفادة فيما يتعلق بعمليات المشاورة. وتختتم بأفكار موجزة بشأن الولاية في نهاية فترتها وبعض التوصيات التي تتطلع إلى المستقبل.

GE.20-08078(A)

2008078

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الصفحة
أولاً –	مقدمة	3
ثانياً –	أنشطة المقررة الخاصة	3
ثالثاً –	الأثر والإنجاز، أمثلة من الفترة الممتدة بين عامي 2014 و2020	5
رابعاً –	المشاورة والموافقة: التجارب والتوصيات	15
خامساً –	أفكار أخيرة في نهاية فترة ولاية المقررة الخاصة وتوصيات تتطلع إلى المستقبل	20

أولاً- مقدمة

1- هذا التقرير هو التقرير النهائي الذي تقدمه المقررة الخاصة الحالية المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، فيكتوريا تولي - كوربوز إلى مجلس حقوق الإنسان. ويتضمن التقرير معلومات موجزة عن الأنشطة التي أنجزت منذ آخر تقرير قدمته المقررة الخاصة إلى المجلس، ويسلط الضوء على بعض الأمثلة المحددة على الآثار الإيجابية للعمل المنجز في فترة ولايتها على حماية حقوق الشعوب الأصلية.

2- وتعرض المقررة الخاصة أيضاً بإيجاز التوصيات المتعلقة بإعمال حق الشعوب الأصلية في مشاورتها والحصول على موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة، والتي تستند إلى تجربتها الخاصة بتقديم المشورة التقنية في أمريكا اللاتينية وفي أماكن أخرى. وأخيراً، تختتم بأفكار موجزة بشأن الولاية في نهاية فترتها وبعض التوصيات التي تتطلع إلى المستقبل.

ثانياً- أنشطة المقررة الخاصة

3- أكملت المقررة الخاصة زيارة قطرية رسمية واحدة، وبدأت زيارة قطرية ثانية اضطرت إلى قطعها رضوخاً للقيود المفروضة بسبب مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، منذ آخر تقرير قدمته إلى مجلس حقوق الإنسان.

4- وفي الفترة من 14 إلى 24 تشرين الأول/أكتوبر 2019، أجرت المقررة الخاصة زيارة قطرية إلى الكونغو. وخلال زيارتها، عقدت اجتماعات في برازافيل، وزارت مجتمعات من السكان الأصليين في أنحاء عدة من مقاطعة سانغا، والتقت بممثلي الشعوب الأصلية من مقاطعات ليكومو وبول وبلاتوه. وشددت المقررة الخاصة في بيان اختتام بعثتها على أهمية اعتماد القانون الوطني المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية في عام 2011، لكنها لاحظت أن هناك شوطاً طويلاً يتعين قطعه لتنفيذه فعلياً[1].

5- وكما ورد في تقرير المقررة الخاصة عن الزيارة القطرية إلى الكونغو، فإن من بين التحديات الرئيسية التي تمكنت من أن تلاحظها أثناء زيارتها شدة ممارسات التمييز والاستبعاد والتهميش التي تعاني منها الشعوب الأصلية في البلد، ما يؤثر على إمكانية حصولها على الخدمات الصحية والتعليم والعمالة والمشاركة السياسية. وشددت المقررة الخاصة أيضاً على الآثار السلبية على حقوق الشعوب الأصلية الناشئة عن تدابير حفظ الطبيعة والحياة البرية التي اتخذت بدون مشاركتها وموافقتها. وقد أفضت هذه التدابير إلى حرمانها من سبل عيشها وطريقة حياتها التقليدية، وتعرضها في الوقت نفسه للعنف والملاحقة القضائية بتهمة الصيد غير المشروع. وفي هذا الصدد، أوصت المقررة الخاصة الحكومة بأن تضع وتنفذ إجراءات وطنية تعترف بثقافة الشعوب الأصلية وسبل عيشها التقليدية وتعززها[2].

6- وكان من المقرر أن تقوم المقررة الخاصة بزيارة رسمية إلى الدانمرك وغرينلاند في الفترة من 9 إلى 19 آذار/مارس 2020. وقد استهلت الزيارة القطرية، لكنها اضطرت إلى قطعها رضوخاً للقيود المفروضة بسبب مرض كوفيد-19 والشواغل الأمنية. وتلاحظ المقررة الخاصة أن حكومة الدانمرك وحكومة غرينلاند قد أبدتا رغبتهما في إتمام الزيارة، وتأمل أن يتمكن خلفها من ذلك في أقرب وقت تسمح به

(1) انظر https://www.ohchr.org/ar/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25196&LangID=E و https://www.ohchr.orgar/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25210&LangID=E.

(2) A/HRC/45/34/Add.1.

الحالة. ومن بين المواضيع الأولية غير الحصرية التي من المقرر تناولها كجزء من الزيارة القطرية حالة الأطفال والشباب، والصحة، والحكم الذاتي، والتنمية، وآثار تغير المناخ[3].

7- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، عقدت المقررة الخاصة، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان)، وبدعم من حلف الشعوب الأصلية في آسيا ومؤسسة طبطيبا، مشاورة إقليمية مع أكثر من 100 ممثل للشعوب الأصلية من 12 بلداً آسيوياً. وكان من بين أهداف المشاورة تبادل التجارب، والحوار فيما يتعلق بالتحديات الراهنة التي تواجهها الشعوب الأصلية في المنطقة الآسيوية. وبالتوازي مع ذلك، وجهت المقررة الخاصة نداءً عاماً من أجل تقديم إسهامات لوضع تقرير عن حالة حقوق الشعوب الأصلية في آسيا، متابعة للتقارير التي أعدها أسلافها في عامي 2007 و2013[4]. ويركز التقرير المتعلق بآسيا، الذي يقدم إلى مجلس حقوق الإنسان بالتوازي مع هذا التقرير، على مواضيع الأراضي والأقاليم والموارد، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والحفظ، والحقوق البيئية[5]. ويجري التركيز أيضاً على أثر تغير المناخ على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلى الدور الحاسم الذي تؤديه الشعوب الأصلية في حماية البيئة، بطرق، منها المعارف التقليدية.

8- وخلال العام الماضي، أصدرت المقررة الخاصة أكثر من 100 رسالة موجهة إلى أكثر من 30 بلداً وإلى كيانات أخرى، مثل الشركات الخاصة والمنظمات الحكومية الدولية، رداً على معلومات واردة بشأن الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان للشعوب الأصلية. وترد الحالات التي جرى تناولها في تقرير الرسائل المشتركة للإجراءات الخاصة، وفي قاعدة بيانات مراسلات الإجراءات الخاصة على الإنترنت[6]. وأصدرت المقررة الخاصة أيضاً نشرات صحفية عن الحالات العاجلة وعن القضايا المواضيعية التي تثير اهتماماً خاصاً[7]. وأبدت تعليقات على القوانين والسياسات المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية، وعلى سبيل المثال، تعليقاتها بشأن مبدأي المشاورة والموافقة في إطار القانون لإنشاء المعهد الوطني للشعوب الأصلية في المكسيك، وبشأن وضع قانون المشاورات الحرة والمسبقة والمستنيرة في هندوراس، والإجراء المؤقت الرئاسي رقم 870 في البرازيل، والقانون المعدل لحكم إدارة الأراضي الخلاء والبور والبكر في ميانمار[8]، وقدمت في قضايا المحاكم ذات الصلة شهادات الخبرة ومذكرات أصدقاء المحكمة إلى المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب والمحكمة الدستورية لبيرو[9].

9- وواصلت المقررة الخاصة تنسيقها مع هيئات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى ومع النظم الإقليمية لحقوق الإنسان. وواصلت أيضاً المشاركة في المؤتمرات والاجتماعات الدولية ذات الصلة بحقوق الشعوب الأصلية والبيئة، مثل اجتماع فريق الخبراء الدولي الذي نظمه المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية بشأن تدابير الحفظ وحقوق الشعوب الأصلية، والذي عقد في نيروبي في الفترة من 23 إلى 25 كانون الثاني/يناير 2019، والدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي عقدت في مدريد في كانون الأول/ديسمبر 2019.

(3) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/IPeoples/SRIndigenousPeoples/Pages/Callforinput_Denmark_Greenland. aspx.

(4) A/HRC/6/15/Add.3 و A/HRC/24/41/Add.3 على التوالي.

(5) A/HRC/45/34/Add.3.

(6) يرجع إلى الرابط التالي: https://spcommreports.ohchr.org/Tmsearch/TMDocuments.

(7) انظر www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/NewsSearch.aspx?MID=SR_Indigenous_People.

(8) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/IPeoples/SRIndigenousPeoples/Pages/LegislationAndPolicy.aspx.

(9) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/IPeoples/SRIndigenousPeoples/Pages/ExpertTestimony.aspx.

10- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أسهمت المقررة الخاصة في اجتماع لفريق خبراء نظمه المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية بشأن الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، وإمكانية اللجوء إلى القضاء، وقد عقد الاجتماع في جامعة شيانغ ماي في تايلند.

11- ووجهت المقررة الخاصة اهتمامها الخاص، على النحو المطلوب في ولايتها، إلى حقوق نساء وفتيات الشعوب الأصلية. وشاركت في الأنشطة المتصلة بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم، الذي سيتوج بعقد اجتماع رفيع المستوى في عام 2020 حول موضوع تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.

ثالثاً- الأثر والإنجاز، أمثلة من الفترة الممتدة بين عامي 2014 و2020

12- تود المقررة الخاصة في هذا الفرع أن تتناول بالتفكير بعض الأمثلة المحددة على الأثر الإيجابي للعمل المنجز في فترة ولايتها على حماية حقوق الشعوب الأصلية. فهي تعتقد أن ذلك يمكن أن يستخدم وسيلة للإسهام في تحسين فهم مستويات المشاركة التي كانت لولايتها مع الشعوب الأصلية والدول وغيرها من الجهات الفاعلة، وأنواع قضايا حقوق الإنسان التي عالجتها.

13- وأكدت المقررة الخاصة من جديد أن هناك تحديات كبيرة لا تزال مطروحة على الرغم من التقدم المحرز على الصعد الدولي والإقليمي والوطني في العديد من البلدان بشأن الاعتراف القانوني بحقوق الشعوب الأصلية. وقد ازدادت ممارسات العنف والتجريم تجاه الشعوب الأصلية بدرجة كبيرة في السنوات القليلة الماضية، وبصفة خاصة عندما يدافع أفرادها عن حقوقهم الجماعية في أراضيهم وأقاليمهم ومواردهم الطبيعية[10]. ولذلك، ركزت المقررة الخاصة جهودها على التصدي لهذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والدعوة إلى منعها، وتحقيق العدالة والجبر، من خلال إجراء تقديم البلاغات وما تقوم به من زيارات قطرية. وأسفر استمرار اهتمامها بهذه المسائل عن تغييرات إيجابية.

14- والتقت المقررة الخاصة بأفراد مجتمعات السكان الأصليين المسجونين لدفاعهم عن حقوقهم في الأراضي وفي ممارسة نظم العدالة الخاصة بهم، خلال زيارتيها القطريتين إلى غواتيمالا وإكوادور[11]. وكان هذا هو الحال في نيسان/أبريل 2018، عندما زارت العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان من الشعوب الأصلية في السجن في غواتيمالا، بمن فيهم أبيلينو شوب كال. وتمت تبرئة السيد شوب كال بالكامل من جميع التهم الموجهة إليه في نيسان/أبريل 2019، أي بعد 11 شهراً من زيارة المقررة الخاصة. وكان الاهتمام الذي وجهته المقررة الخاصة إلى قضيته عاملاً هاماً أسهم في ضمان تبرئته.

15- وفي عام 2015، كانت هناك حالة رمزية أخرى تتعلق بتجريم المدافعين عن حقوق الإنسان من الشعوب الأصلية في غواتيمالا. وفي ذلك العام، احتُجز ستة مدافعين عن حقوق الإنسان، كانوا يعارضون السدود الكهرمائية في الأراضي الجماعية للشعوب الأصلية، بما يشمل سلطات المايا كانجوبال من مقاطعة هويهويتينانغو وذلك بتهم مختلفة، بما في ذلك الاختطاف، والانتماء إلى عصابة إجرامية، والتهديد، وعرقلة العدالة. وظلوا محتجزين رهن المحاكمة لعدة أشهر. وفي أيار/مايو 2016، أرسلت المقررة الخاصة، بالاشتراك مع إجراءات خاصة أخرى، رسالة تطلب فيها إلى الحكومة توضيح الأساس الذي تقوم عليه التهم الجنائية، فضلاً عن كيفية امتثال الاحتجاز رهن المحاكمة لضمانات المحاكمة

(10) A/HRC/39/17، الفقرة 4.

(11) زيارة إلى غواتيمالا: A/HRC/39/17/Add.3. واعتُبر التقرير المتعلق ببعثة المقررة الخاصة إلى غواتيمالا أحد أسس قرار البرلمان الأوروبي بشأن حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا (RC-8-2019-0182، الفقرة P) الذي طلب إلى غواتيمالا، في جملة أمور، أن تمتثل لتوصيات المقررة الخاصة (الفقرة 8). والزيارة إلى إكوادور: A/HRC/42/37/Add.1.

العادلة[12]. وفي 22 تموز/يوليه 2016، أمرت محكمة المخاطر العالية ألف في غواتيمالا سيتي بالإفراج الفوري عن سبعة مدافعين عن حقوق الإنسان من هويهويتينانغو، بمن فيهم الستة المشار إليهم في الرسالة. وأسقطت جميع التهم في أربع من هذه الحالات[13].

16- وأرسلت المقررة الخاصة رسالة مشتركة بشأن نزاع على الأراضي بين مجتمع من مجتمعات السكان الأصليين وشركة هنغفو شوغر الصينية لقصب السكر (Hengfu Sugar) في مقاطعة برياه فيهيار، بكمبوديا، في أيلول/سبتمبر 2018[14]. وفي وقت لاحق، في حزيران/يونيه 2019، أنشأت وزارة إدارة الأراضي والتخطيط الحضري والإعمار في كمبوديا "فريق قياس" لقياس وترسيم أراضي مجتمعات السكان الأصليين، دعماً لطلب سندات ملكية الأراضي الجماعية. بيد أن ترسيم الأراضي يتوقف على حل النزاع على الأراضي. وقد أدت امتيازات الأراضي الاقتصادية المتصلة بالسكر في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في برياه فيهيار، إلى تجريد آلاف الأشخاص من الأراضي التقليدية التي تكتسي أهمية روحية بالنسبة لهم. وفي الفترة ما بين عام 2014 وأيلول/سبتمبر 2019، وُجهت التهم إلى 15 فرداً من أفراد مجتمع السكان الأصليين وموظفين من موظفي منظمات غير حكومية، ووُضعوا تحت الإشراف القضائي فيما يتعلق بهذا النزاع على الأراضي. وأعرب أفراد مجتمع السكان الأصليين الذين كانوا ناشطين وعبروا بصفة خاصة عن رأيهم صراحة في هذه القضية عن قلقهم إزاء مسألة استهدافهم. وفي شباط/فبراير 2020، أفادت التقارير بأن شركة هنغفو للسكر توقفت عن العمل.

17- وفي عام 2011، رفعت شركة التعدين ياناكوشا (Yanacocha S.R.L.) دعوى ضد ماكسيما أكونيا دي شوب، وهي امرأة من الكيتشوا من السكان الأصليين في بيرو عارضت مشروع التعدين ورفضت مغادرة أراضيها. واتهمتها الشركة، التي تدير منجماً للذهب والنحاس في حفرة مفتوحة في المنطقة، بالتعدي على أراضيها نفسها. وتعرضت لعدة هجمات وتخويف ومحاولة إخلاء ومضايقات قضائية، بسبب معارضتها لأنشطة التعدين، على الرغم من أن لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان قد أصدرت تدابير وقائية لحمايتها في عام 2014. وأرسلت المقررة الخاصة، إلى جانب غيرها من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، مجموعة من الرسائل تتعلق بقضية السيدة أكونيا في الفترة ما بين عامي 2014 و2016. وحصلت السيدة أكونيا على جائزة غولدمان البيئية في عام 2016. وفي 3 أيار/مايو 2017، أسقطت المحكمة العليا في بيرو التهم الموجهة ضدها[15].

18- وكانت المتابعة المستمرة للحالات والتعاون فيما بين الإجراءات الخاصة والتنسيق مع مفوّضية حقوق الإنسان عوامل هامة في تحقيق العدالة للمدافعين عن حقوق الإنسان.

19- وفي سياق التجريم، كان استخدام تشريعات مكافحة الإرهاب في شيلي ضد شعب مابوشي مصدر قلق مستمر للولاية[16]. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2017، أرسلت المقررة الخاصة، بالاشتراك مع

(12) GTM 5/2016. ويمكن البحث في هذه الرسالة وغيرها من الرسائل الواردة من الإجراءات الخاصة المشار إليها في هذا التقرير في الرابط التالي: https://spcommreports.ohchr.org/Tmsearch/TMDocuments.

(13) انظر www.frontlinedefenders.org/en/case/environmental-and-indigenous-rights-defenders-huehuet enango-released-0.

(14) KHM 6/2018.

(15) PER 1/2016؛ وانظر www.business-humanrights.org/es/per%C3%BA-sentencia-de-la-corte-suprema-protege-los-derechos-a-la-tierra-de-la-familia-de-m%C3%A1xima-acu%C3%B1a-en-caso-contra-minera-yanacocha.

(16) انظر، على سبيل المثال، E/CN.4/2004/80/Add.3؛ وA/HRC/15/37/Add.1، الفقرة 165؛ وA/HRC/12/34/Add.6، الفقرات 57-62؛ وCHL 1/2011.

غيرها من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وبالتنسيق مع المكتب الإقليمي لمفوضية حقوق الإنسان في سانتياغو، رسالة مشتركة، وأصدروا نشرة صحفية عامة بشأن استخدام تشريعات مكافحة الإرهاب ضد مابوشي، بما في ذلك في قضية لوكسينجر – ماكاي البارزة التي وجهت فيها أصابيع الاتهام إلى فرانسيسكا لينكوناو، وهي من الماتشي (سلطة دينية تقليدية) وتبلغ من العمر 61 عاماً، مع 10 أشخاص آخرين من المابوشي[17]. وكان لتدخلهم أثر سريع ذكره الدفاع أثناء المحاكمة. وفي 25 تشرين الأول/أكتوبر 2017، برأت المحكمة الجنائية في تيموكو المتهمين في القضية بسبب اعتماد الادعاء كدليل رئيسي على إفادة شهود انتزعت تحت التعذيب[18]. وفي قضية أخرى، أُطلق سراح المتهمين بكفالة بعد أن قضوا ما يقرب من سنة ونصف السنة في الاحتجاز السابق للمحاكمة.

20- وعولجت في مجرى ولاية المقررة الخاصة حالات كثيرة من الاعتداءات والعنف ضد الشعوب الأصلية والأفراد، بما في ذلك انتهاكات الحق في الحياة. وتناول تقرير المقررة الخاصة عن زيارتها إلى هندوراس بالتحليل الحالة في ريو بلانكو، والتهديدات الموجهة إلى أعضاء مجلس المنظمات الشعبية ومنظمات الشعوب الأصلية في هندوراس وإلى بيرتا كاسيريس[19]. وبعد مقتل السيدة كاسيريس، أصدرت المقررة الخاصة بياناً عاماً يدين جريمة القتل ويربطها بعملها كمدافعة عن حقوق الإنسان فيما يتعلق بسد أغوا زاركا، الذي تديره شركة الطاقة الكهرمائية ديساروبوس إنيرغيتيكوس المساهمة (Desarrollos Energéticos S.A.)[20]. وقد استشهدت منظمات المجتمع المدني على نطاق واسع بالاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير المقررة الخاصة ونشراتها الصحفية، بما في ذلك فريق خبراء دولي في تقريره عن بعثة تقصي الحقائق بشأن عملية القتل[21]. وأرسلت المقررة الخاصة عدة رسائل إلى حكومة هندوراس وعقدت اجتماعات مختلفة مع السلطات القضائية في البلد لتلقي معلومات عن القضية[22]. ووجهت المقررة الخاصة أيضاً، بالتعاون مع غيرها من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، رسائل بشأن هذه القضية إلى المستثمرين الماليين الداعمين لمشروع السد[23]، وسلطت المقررة الخاصة الضوء على القضية في تقاريرها وخطاباتها إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة. وعقب ذلك، علقت عدة جهات مستثمرة، بما فيها مؤسسة التمويل الإنمائي الهولندية ومصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي والصندوق الفنلندي للتعاون الصناعي تمويل مشروع السد. وفي عام 2018، أعربت المقررة الخاصة في نشرة صحفية مشتركة عن قلقها إزاء نتائج المحاكمة في عملية القتل، مشيرة إلى أن الذين أمروا بالقتل لم يقدموا إلى العدالة[24]. وفي كانون الأول/ديسمبر 2019،

(17) CHL 3/2017؛ وانظر www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID =22209&LangID=E.

(18) انظر www.latercera.com/noticia/caso-luchsinger-dictan-absolucion-11-imputados-decretan-libertad/ and www.eldesconcierto.cl/2018/10/08/caso-luchsinger-mackay-las-recomendaciones-de-la-onu-que-no-considerara-el-fallo-de-la-suprema.

(19) A/HRC/33/42/Add.2.

(20) انظر www.ohchr.org/SP/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=17153&LangID=E.

(21) انظر https://gaipe.net/wp-content/uploads/2017/10/GAIPE-Report-English.pdf.

(22) HND 4/2017 وHND 4/2016 وHND 2/2016.

(23) OTH 8/2017 وOTH 9/2017.

(24) انظر www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=23994&LangID=E وانظر أيضاً الرابط التالي: https://news.un.org/es/story/2018/12/1447371. وللاطلاع على الشكاوى المقدمة من شركة ديساروبوس إنيرغيتيكوس (Desarrollos Energéticos S.A.). ضد بيان المقررة الخاصة، انظر www.lavanguardia.com/vida/20181208/453435876879/onu-debe-evaluar-juicio-de-berta-caceres-antes-de-respaldarlo-segun-empresa.html.

ثبتت تهمة سبعة رجال بجريمة القتل وأُدينوا، بمن فيهم هذه المرة موظفون تنفيذيون من شركة ديسارويوس إنيرغيتيكوس المساهمة.

21- وأعربت المقررة الخاصة أيضاً عن قلقها إزاء الاعتداءات على منظمات الشعوب الأصلية لما قامت به من عمل في الدفاع عن حقوق الإنسان للشعوب الأصلية. وفي كانون الثاني/يناير 2015، أدان اتحاد قوميات الشعوب الأصلية في إكوادور إنهاء حكومة إكوادور من جانب واحد عقد إيجار لمدة 30 سنة يخص المكاتب التي يستخدمها الاتحاد منذ عام 1984. واعتبر الاتحاد أن هذا القرار يعكس القيود المتزايدة المفروضة على عمل منظمات الشعوب الأصلية ومنظمات المجتمع المدني في البلد. وأُلغي هذا القرار بعد أن وجهت المقررة الخاصة رسالة إلى حكومة إكوادور بشأن الحالة[25].

22- وتعرضت أيضاً منظمات المجتمع المدني، والأفراد للاعتداءات، مثل المحامين الذين يدعمون حقوق الشعوب الأصلية. وفي كانون الأول/ديسمبر 2016، سعت وزارة الداخلية في إكوادور إلى إغلاق المنظمة غير الحكومية أكسيون إكولوغيكا، التي تدافع عن القضايا البيئية وحقوق الشعوب الأصلية. ووجهت المقررة الخاصة، مع غيرها من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، رسالة وأصدروا نشرة صحفية عامة أعربوا فيها عن القلق إزاء القيود المفروضة على حرية التعبير وتكوين الجمعيات. وفي غضون أيام، أعلنت وزارة البيئة في البلاد في كانون الثاني/يناير 2017 أنها رفضت طلب وزارة الداخلية إغلاق المنظمة.

23- وثمة مسألة أخرى عُرضت مراراً وتكراراً على المقررة الخاصة وهي انتهاك حقوق الشعوب الأصلية بسبب أنشطة الحفظ. وقدمت المقررة الخاصة في تقريرها إلى الجمعية العامة في عام 2016 توصيات بشأن كيفية تحسين حماية حقوق الشعوب الأصلية في ظل سياسات وممارسات الحفظ[26]. ودُعيت إلى تقديم تقريرها إلى المؤتمر العالمي لحفظ الطبيعة، التابع للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية وهو أكبر منتدى عالمي لاعتماد سياسات الحفظ، والذي عقد في هاواي في أيلول/سبتمبر 2016. وفي تطور إيجابي، اعتمد المؤتمر عدة قرارات تتماشى مع بعض التوصيات الواردة في تقرير المقررة الخاصة، بما في ذلك ما يتعلق بضرورة حماية أراضي الشعوب الأصلية وأقاليمها ومواردها من عمليات التنمية غير المستدامة بتشجيع الحكومات على العمل مع الشعوب الأصلية من أجل وضع نظم قانونية وإدارية للمناطق المحمية وترسيخها وإنفاذها بغية تعزيز المساءلة وتحسين الحوكمة[27].

24- وفيما يتعلق بتايلند، أعربت المقررة الخاصة مراراً عن قلقها إزاء استمرار تأثير انتهاكات حقوق الشعوب الأصلية كارين في مجمع غابات كانغ كراتشان، الذي يجري منذ عام 2011، على أيدي موظفي إدارة حفظ المتنزهات الوطنية والحياة البرية والنباتات، وإزاء عدم ضمان المساءلة عن هذه الانتهاكات، التي تشمل الاختفاء القسري للمدافع عن حقوق الإنسان للشعوب الأصلية، فولاتشي راكشونغشارون، المعروف باسم بيلي، الذي وجد في وقت لاحق مقتولاً. ورشحت حكومة تايلند مجمع غابات كانغ كراتشان لكي يصبح موقعاً من مواقع التراث العالمي لليونسكو، في البداية في عام 2011، وأعادت تفعيل ترشيحها لهذا المجمع في شباط/فبراير 2019. وفي الشهر نفسه، وجهت المقررة الخاصة رسالة إلى حكومة تايلند، ولجنة التراث العالمي التابعة لليونسكو، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، أثارت فيها شواغل بشأن الانتهاكات المزعومة ضد شعوب كارين، وعدم إجراء مشاورات معها، وعدم

(25) ECU 1/2015.

(26) A/71/229.

(27) انظر، من بين قرارات أخرى، القرارات WCC 2016 Res 088 EN وWCC 2016 Res 075 EN، وWCC 2016 Res 030 EN، يرجع إلى الرابط التالي: https://portals.iucn.org/library/resrec/search.

التماس موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة، وكذلك بشأن الأثر الذي يمكن أن يحدثه الموقع بصفته موقعاً من مواقع تراث اليونسكو، إن منح هذه الصفة، على حقوق أراضي مجتمعات كارين وسبل عيشها[28]. وفي تموز/يوليه 2019، قررت لجنة التراث العالمي، في دورتها الثالثة والأربعين، عدم منح مجمع غابات كانغ كراتشان صفة الموقع التراثي، وأعادت الترشيح إلى حكومة تايلند "لكي تثبت أن جميع الشواغل قد عولجت في ظل مشاورة كاملة مع المجتمعات المحلية"[29]. واتهمت إدارة التحقيقات الخاصة المشتبه بهم، الذين كانوا موظفين في المتنزه الوطني، بقتل "بيلي" في 23 كانون الأول/ديسمبر 2019[30]. غير أن مكتب المدعي العام أسقط تهم القتل في 23 كانون الثاني/يناير 2020، متذرعاً بعدم كفاية الأدلة، ولا تزال نتيجة التحقيق غير مؤكدة.

25- وأعرب المكلفون بولايات المتعاقبون عن شواغل قديمة العهد بشأن أثر أنشطة الحفظ على الشعوب الأصلية في كينيا. ومنذ عام 2017، حدث تصعيد في العنف في غابة إمبوبوت حيث قامت مصلحة الغابات الكينية مرات متكررة بإخلاء أفراد شعب سينغوير الأصلي وحرق منازلهم والقبض على أفراد من هذا المجتمع. وكانت هذه الأفعال تحدث على الرغم من الدعاوى القضائية التي رفعها السينغوير للطعن في عمليات الإخلاء وصدور أمر من المحكمة بمنع عمليات الإخلاء هذه ريثما تنظر في الأمر. وأطلق رجال مصلحة الغابات الكينية النار على العديد من أفراد السنغوير، بمن فيهم راع من السنغوير قُتل في كانون الثاني/يناير 2018[31]. وموّلت المفوضية الأوروبية مشروعاً في إطار التصدي لتغير المناخ في المنطقة، وكانت مصلحة الغابات الكينية من بين الجهات التي تلقت التمويل. وأصدرت المقررة الخاصة مع غيرها من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة نشرة صحفية في كانون الثاني/يناير 2018 دعت فيها إلى أن يضمن هذا المشروع احترام حقوق الإنسان؛ وما هي إلا أيام حتى قررت المفوضية الأوروبية تعليق المشروع في انتظار تقييم مدى امتثاله لحقوق الإنسان[32].

26- ووجهت المقررة الخاصة رسالة وأصدرت نشرة صحفية في تموز/يوليه 2019 أثارت فيها مخاوف بشأن أمر المحكمة العليا القاضي بطرد ما يصل إلى 9 ملايين أديفاسي في جميع أنحاء الهند، وكذلك بشأن التعديلات التي أدخلت على قانون الغابات الهندي التي ستزيد من سلطات الخفارة التقديرية لموظفي الغابات[33]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، ذكر ممثلو الشعوب الأصلية ومحامون من الهند أن الإجراء الذي اتخذته المكلفة بالولاية قد زاد بلا شك من النقاش الوطني وجعل شعب الأديفاسي يشعر بأنه يحظى بالدعم وأن صوته قد اكتسب شرعيته. ولا يزال أمر الإخلاء معلقاً. وأُرجئت جلسة المحكمة العليا، التي كان من المقرر عقدها أصلاً في تموز/يوليه 2019، إلى عام 2020. وبالإضافة إلى ذلك، سحبت الحكومة رسمياً التعديلات المقترح إدخالها على قانون الغابات الهندي في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 2019 عقب المناقشة الوطنية المكثفة. وثمة أمل في أن تنظر المحكمة العليا بعناية في حقوق الشعوب الأصلية في قرارها النهائي بشأن أمر الإخلاء. وسيستمر المقرر الخاص في رصد الحالة عن كثب.

27- ولاتزال آثار الأنشطة التجارية على حقوق الإنسان، ولا سيما الصناعات الاستخراجية، داخل أراضي الشعوب الأصلية وأقاليمها أو حولها، تشكل أيضاً مصدر قلق مستمر للمكلفين

(28) THA 2/2019 وOTH 7/2019 وOTH 8/2019.

(29) القرار 43 COM 8B.5، يرجع إلى الرابط التالي: https://whc.unesco.org/en/decisions/7360.

(30) انظر www.bangkokpost.com/thailand/general/1822474/former-park-chief-charged-on-6-counts-in-billy-murder-case#cxrecs_s.

(31) KEN 1/2018 وOTH 1/2018.

(32) انظر www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=22584&LangID=E.

(33) IND 13/2019.

بالولايات المتعاقبين. وتناولت المقررة الخاصة وأسلافها هذا الموضوع خلال زياراتهم القطرية ومن خلال التقارير المواضيعية والرسائل، بما في ذلك تلك الموجهة منها إلى الشركات التجارية. وفي شباط/فبراير 2019، أرسلت المقررة الخاصة، بالاشتراك مع غيرها من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، رسالة إلى حكومة الفلبين وإلى شركة التعدين أوسيناغولد (OceanaGold) التي تتخذ من أستراليا مقراً لها بشأن ادعاءات تفيد بأن قيام شركة أوسيناغولد بإنشاء وتشغيل منجم الذهب والنحاس قد أسفر عن انتهاكات لحقوق الإنسان للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي تعيش بالقرب من ديديبيو، بمقاطعة نويفا فيزكايا، بما في ذلك آثار ذلك على سبل عيشها والتدهور البيئي العام في المنطقة بسبب المشروع[34]. وأجرت الشركة حواراً مع الإجراءات الخاصة بشأن الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان. وفي 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019، صرحت الشركة علناً بأنها تعلق تشغيل منجم ديديبيو. وقد يكون لعمل الإجراءات الخاصة دور في حث الشركة على الاعتراف بمسؤولياتها في مجال حقوق الإنسان. غير أن النزاعات استمرت في عام 2020، وتفيد الادعاءات بأن بعض الأنشطة التي تقوم بها شركة التعدين لا تزال تنفذ.

28- وفي حالات أخرى، أخذت المحاكم في الاعتبار الزيارة القطرية التي قامت بها المقررة الخاصة وتقاريرها المواضيعية. وفيما يتعلق بغواتيمالا، روعيت بعض التوصيات ذات الصلة الواردة في تقرير الزيارة القطرية إلى غواتيمالا في قرار المحكمة الدستورية بشأن قضية منجم سان رافائيل، الذي تضمن احترام تحديد شعب شينكا هويته الذاتية وضرورة إجراء مشاورات كافية[35].

29- وكانت السدود ومشاريع الهياكل الأساسية الكبرى التي تؤثر على الحقوق الأساسية للشعوب الأصلية، وكثيراً ما تنطوي على التشريد القسري لأفرادها، أيضاً شاغلاً رئيسياً للمكلفة بالولاية. وقد وجهت رسائل إلى عدة دول بشأن الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بهذه المشاريع، وخضعت هذه الحالات أيضاً للتقييم في تقارير البعثات. وشددت المقررة الخاصة على ضرورة أن يحترم أي مشروع إنمائي احتراماً كاملاً حقوق الشعوب الأصلية على النحو المعترف به في المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وقد روعيت تعليقاتها وتوصياتها في هذا الصدد في مداولات المحاكم وقراراتها التي دعت إلى وقف هذه المشاريع أو تعديلها.

30- وفي آذار/مارس 2016، قامت المقررة الخاصة بزيارة قطرية إلى البرازيل. وأعربت توصياتها الأولية عن قلقها إزاء المعلومات الواردة بشأن انتهاكات حقوق الشعب الأصلي موندوروكو بسبب مشروع سد ساو لويز دو تاباخوس، ولا سيما عدم إجراء مشاورات بحسن نية للحصول على موافقته الحرة والمسبقة والمستنيرة، وعدم ترسيم حدود أراضي الشعوب الأصلية المتأثرة بالمشروع، وعدم كفاية تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي بعد اتخاذ قرارات سياسية فيما يتعلق بالسد[36]. وأعربت المقررة الخاصة، في تقريرها عن الزيارة المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان، عن ارتياحها لحصولها على معلومات

(34) PHL 1/2019 وOTH 2/2019. وللاطلاع على ردّ الشركة، يرجع إلى الرابط التالي: https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadFile?gId=34621.

(35) A/HRC/39/17/Add.3، الفقرات 12 (فيما يتعلق بتحديد شعب الشينكا هويته الذاتية) و39 و43 و103(ب) و(ج)؛ وانظر www.business-humanrights.org/es/guatemala-corte-constitucional-confirma-suspensi%C3%B3n-a-mina-el-escobal-de-tahoe-resources-y-pide-se-haga-proceso-de-consulta-al-pueblo-xinca. واستمرت المقررة الخاصة في رصد تنفيذ القرار. وانظر GTM 5/2019.

(36) A/HRC/33/42/Add.1، الفقرات 47-54 و63 و67.

تفيد بأن وزارة البيئة علقت، بناء على توصياتها الأولية، إجراء الترخيص لمشروع السد، مشيرة إلى أن المشروع يتنافى مع الحقوق الدستورية للشعوب الأصلية[37].

31- وفي كمبوديا، في أعقاب رسالة من المقررة الخاصة في عام 2017 بشأن الترحيل القسري لمجتمع من مجتمعات السكان الأصليين عقب تشغيل سد في مقاطعة ستونغ ترينغ[38]، سمحت الحكومة بعد ذلك للمجتمع المحلي بتسجيل المنطقة التي لم تغمرها الفيضانات كأراض مشاع للشعوب الأصلية. ويجري تجهيز عملية التسجيل.

32- وفي كانون الأول/ديسمبر 2017، أصدرت المقررة الخاصة نشرة صحفية، بالتنسيق مع لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، أعربت فيها عن قلقها إزاء مشروع قانون يعلن أن بناء الطرق في مقاطعة أوكايالي، ببيرو، يحظى " بالأهمية والأولوية على الصعيد الوطني"، على الرغم من أن الطرق ستؤثر على أراضي الشعوب الأصلية المعزولة[39]. وشككت وكالة وزارة[40] وهيئات أخرى ذات صلة في مشروع القانون. وعلى الرغم من اعتماد كونغرس البلد القانون في وقت لاحق، اعترفت الحكومة بضرورة احترام حقوق الشعوب الأصلية في سياق تنفيذ القانون[41].

33- وفي تموز/يوليه 2016، ألغت محكمة اتحادية في البرازيل التصريح البيئي لمشروع سياحي ضخم بقيادة إسبانية، هو سيداد نوفا أتلانتيدا، على أراضي شعب تريمي من الشعوب الأصلية. واستشهدت المحكمة في قرارها بتقرير المقررة الخاصة عن الزيارة القطرية إلى البرازيل.

34- وكررت المقررة الخاصة تأكيد أهمية ضمان الحقوق الجماعية للشعوب الأصلية في الأراضي والأقاليم والموارد الطبيعية، وأعربت في الوقت نفسه عن قلقها إزاء عدد الادعاءات الواردة بشأن انتهاك هذه الحقوق الأساسية[42]. وفي بعض الحالات، اتخذت الدول تدابير لمعالجة توصيات المكلفة بالولاية بشأن هذا الموضوع.

35- وأوصت المقررة الخاصة، في تقريرها القطري المتعلق بباراغواي، بتمليك أراضي مجتمع تشي إيرو آرا بوتي. وانتهت الحكومة من وضع الصيغة النهائية لتمليك أراضي هذا المجتمع بعد عملية استمرت لمدة 26 عاماً[43]. واتخذت باراغواي أيضاً تدابير إيجابية في آذار/مارس 2019 فيما يتعلق بشعوب آيوريو توتوبيغوسود، بتمليك جزء من أقاليمها التقليدية، على نحو ما أوصت به المقررة الخاصة أيضاً في التقرير المتعلق بزيارتها القطرية[44].

36- وعملت المقررة الخاصة في زيارة أكاديمية إلى كمبوديا في تشرين الأول/أكتوبر 2018، على التوعية بضرورة تبسيط إجراءات تمليك الأراضي المشاع. ووجهت أيضاً رسالة تعرب فيها عن قلقها إزاء

(37) المرجع نفسه، الفقرات 53 و68 و89؛ وانظر https://es.mongabay.com/2016/08/hidroelectrica-sao-luiz-do-tapajos-licencia-ambiental-denegada و http://archivo-es.greenpeace.org/espana/Global/espana/2016/report/bosques/Inundando%20Amazonia.pdf.

(38) KHM 2/2017.

(39) PER 10/2017.

(40) Viceministerio de Interculturalidad.

(41) انظر www.france24.com/es/20190321-peru-carreteras-amazonia-legislacion-ambiental و https://gestion.pe/economia/gobierno-descarta-construccion-carretera-zona-frontera-ucayali-225880 -noticia.

(42) A/72/186، الفقرات 52-56.

(43) انظر www.fapi.org.py/la-relatora-especial-sobre-los-derechos-de-los-pueblos-indigenas-destaca-el-cumplimiento-de-una-de-sus-recomendaciones-a-favor-de-che-iro-ara-poty.

(44) انظر www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=15361&LangID=E.

عملية تمليك الأراضي في عام 2017[45]. وفي كمبوديا، كان إجراء تمليك الأراضي المشاع عملية يمكن من خلالها لمجتمعات الشعوب الأصلية أن تكفل الملكية القانونية الجماعية للأراضي التقليدية التي تشغلها، غير أن عملية التسجيل معقدة وطويلة ومكلفة. وفي نيسان/أبريل 2019، أقرت وزارة إدارة الأراضي والتخطيط الحضري والإعمار في وثيقة عامة، لأول مرة، بضرورة تقييم عملية تمليك الأراضي المشاع الحالية و"تحديد المجالات التي تحتاج إلى التبسيط".

37- وكما يتضح من الحالات المذكورة أعلاه، فإن دور نظم العدالة الوطنية في دعم حقوق الشعوب الأصلية عامل رئيسي في حماية تلك الحقوق. وكانت تقارير الزيارات المواضيعية والقطرية والرسائل والنشرات الصحفية مفيدة في المساهمة في الجهود التي تبذلها المحاكم الإقليمية والمحلية لإدماج المعايير الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية في قراراتها. ولذلك، سعت المقررة الخاصة إلى التعاون مع المحاكم الوطنية كلما طُلب منها ذلك وبقدر الإمكان، بالنظر إلى محدودية الوسائل والموارد. وفي هذا الصدد، قدمت مذكرات أصدقاء المحكمة، كما في حالة سانتا كلارا دي أوتشونيا التي تنظر فيها المحكمة الدستورية لبيرو، ودُعيت إلى الإدلاء بشهادة خبرة في محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب[46].

38- وأولت المقررة الخاصة اهتماماً خاصاً لحقوق الشعوب الأصلية وإمكانية اللجوء إلى القضاء. ولاحظت مباشرة التحديات التي تواجهها الشعوب الأصلية خلال الزيارات القطرية، وكرست لهذه المسألة تقريرها المواضيعي المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر 2019[47]، مشيرة إلى أنه يتعين أن تتاح للشعوب الأصلية إمكانية اللجوء إلى القضاء من خلال نظام العدالة العادي ومن خلال آليات العدالة الخاصة بها، من أجل النهوض بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة الذي يسعى إلى إتاحة إمكانية اللجوء إلى القضاء للجميع. وتوفر المواءمة بين النظم القانونية والتعددية القانونية سبيلاً هاماً للمضي قدماً. وخلال الزيارتين القطريتين اللتين قامت بهما المقررة الخاصة إلى إكوادور في عام 2018[48] وتيمور - ليشتي في عام 2019[49]، كان من دواعي سرورها أن تلاحظ أن دساتير هذين البلدين تعترف بعدالة الشعوب الأصلية والقضاء العرفي، على التوالي. وكان من دواعي سرور المقررة الخاصة أن تعلم أن حكومة تيمور - ليشتي التزمت، عقب زيارتها، بإقامة نظام قضائي يقوم على التعددية القانونية، وأن مشاورات المجتمعات المحلية جارية حالياً لاتخاذ تدابير لمواءمة النظم القانونية.

39- وأثناء زيارة المقررة الخاصة القطرية إلى أستراليا في آذار/مارس 2017، كانت إحدى القضايا الرئيسية التي ركزت عليها هي التحديات المطروحة في مجال ضمان إمكانية اللجوء إلى القضاء، وهو ما يتجلى في الإفراط المطلق في تمثيل الشعوب الأصلية في مراكز الاحتجاز وسوء معاملتها. ومن بين الشواغل التي أثارتها المقررة الخاصة، الافتقار إلى المساعدة القانونية الكافية والتخفيضات في التمويل الذي تقدمه الحكومة إلى المنظمات التي تقدم المساعدة القانونية إلى السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس. وفي تطور إيجابي يعزى جزئياً إلى الشواغل التي أثارتها المقررة الخاصة علناً، أعلنت الحكومة في أيار/مايو 2017 أنها ستلغي التخفيضات في الميزانية المخصصة لمنظمات المساعدة القانونية المخصصة للشعوب الأصلية.

(45) KHM 6/2017.

(46) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/IPeoples/SRIndigenousPeoples/Pages/ExpertTestimony.aspx.

(47) A/HRC/42/37.

(48) انظر A/HRC/42/37/Add.1.

(49) انظر A/HRC/42/37/Add.2.

40- وفي شباط/فبراير 2016، قامت المقررة الخاصة بزيارة أكاديمية إلى غواتيمالا للمشاركة في حلقة دراسية عن العنف ضد المرأة وإمكانية اللجوء إلى القضاء. وألقت كلمة رئيسية عن إمكانية لجوء نساء الشعوب الأصلية إلى القضاء، أشارت فيها إلى قضية سيبور زاركو الجارية. وبالتنسيق مع مكتب مفوضية حقوق الإنسان في غواتيمالا، حضرت المقررة الخاصة أيضاً إجراءات المحكمة، للتأكيد على أهمية المحاكمة، بوصفها أول قضية أمام محكمة وطنية تتعلق تحديداً بالعنف ضد نساء الشعوب الأصلية أثناء النزاع المسلح، ولإظهار تضامنها مع الضحايا. وأعربت عن أملها في أن يدعم قرار المحكمة حقوق أصحاب المطالبات وأن تُقدم تعويضات عادلة ومنصفة. ووجهت المقررة الخاصة أيضاً رسالة مشتركة إلى حكومة غواتيمالا بشأن مضايقة الضحايا الخمس عشرة من أبناء الشعوب الأصلية أثناء الإجراءات[50]. وفي 26 شباط/فبراير 2016، حكمت المحكمة على المتهمين، وأمرت بجبر المدعين بتعويض فردي وجماعي. وأصدرت المقررة الخاصة نشرة صحفية مشتركة أعربت فيها عن ارتياحها لقرار المحكمة ودعت إلى تنفيذه بالكامل[51].

41- وفي هذا السياق، من المهم أيضاً التأكيد على التعاون مع المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان. وفي أيار/مايو 2017، أصدرت المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب حكماً تاريخياً لصالح شعوب أوجيك في كينيا. وفي الحكم، أكدت المحكمة الحقوق الجماعية للأوجيك في غابة ماو وقدمت عدة إشارات إلى رسائل المقررة الخاصة وتقرير الزيارات القطرية، وكذلك إلى الأحكام الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

42- وعملت المقررة الخاصة شاهدة خبيرة في قضية تنظر فيها محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان تتعلق بالشعوب الأصلية كالينيا ولوكونو في سورينام، في شباط/فبراير 2015. وأكدت المقررة الخاصة في شهادتها على التزامات سورينام بحماية حقوق الإنسان للشعوب الأصلية، ولا سيما الالتزام بضمان المشاركة الفعالة للشعوب الأصلية في إدارة الحفظ وحقها في استرداد الأراضي المدرجة في المناطق المحمية دون موافقتها. وفي 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، أصدرت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان حكمها لصالح الشعوب الأصلية كالينيا ولوكونو[52]، استشهدت فيه بشهادة المقررة الخاصة، وقدمت اعترافاً صريحاً بالحقوق المذكورة أعلاه في قرارها.

43- وقدمت المكلفة بالولاية توصيات ومشورة قانونية لوضع قوانين محلية وغيرها من الصكوك القانونية والسياساتية التي تتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق بحقوق الشعوب الأصلية. وأجرت المقررة الخاصة في التقرير عن زيارتها القطرية إلى باراغواي، تقييماً لمسألة وضع صك قانوني محتمل بشأن المشاورة والموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. وأوصت بأن تجري المناقشات بشأن هذا الموضوع بمشاركة كاملة وفعالة من جانب الشعوب الأصلية[53]. وفي 28 كانون الأول/ديسمبر 2018، صدر المرسوم الرئاسي رقم 1039، الذي ذكر الاتحاد المعني بحق الشعوب الأصلية في تقرير مصيرها في البلد أنه "يعكس اقتراح منظمات الشعوب الأصلية وشعوبها في البلد، وأنه وُضع من خلال عمليات تشاركية ومشتركة بين المؤسسات"[54]. ووصفت حكومة باراغواي اعتماد المرسوم بأنه تنفيذ لتوصية المقررة الخاصة[55].

(50) GTM 2/2016.

(51) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=17118&LangID=E.

(52) قضية *شعوب كالينا ولوكونو ضد سورينام*، الحكم الصادر في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2015.

(53) A/HRC/30/41/Add.1، الفقرة 82.

(54) انظر www.ultimahora.com/aprueban-protocolo-consulta-y-consentimiento-libre-pueblos-indigenas-n2788588.html and www.fapi.org.py/consulta-y-consentimiento/.

(55) انظر www.mre.gov.py/SimorePlus/Home/DetalleSeguimiento/2069 and www.mre.gov.py/SimorePlus/Home/DetalleSeguimiento/2070.

44- وفي عامي 2016 و2017، قدمت المقررة الخاصة المشورة التقنية إلى حكومة هندوراس بشأن مشروع قانون المشاورات المسبقة مع الشعوب الأصلية والشعوب الهندوراسية الأفريقية، وأثارت فيها جوانب إجرائية وموضوعية تتصل بوضع القانون وصياغته وإجراء مشاورات بشأنه. وكانت توصياتها نقطة مرجعية هامة لمنظمات الشعوب الأصلية في هندوراس، وكذلك لمختلف هيئات خبراء حقوق الإنسان ولأعمال مفوضية حقوق الإنسان في هندوراس بشأن رصد تنفيذ مشاورات الشعوب الأصلية وبشأن الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. ورداً على رسالة أخيرة من المقررة الخاصة، أقرّت حكومة هندوراس بأهمية توصياتها وذكرت أنها ستسعى إلى الحصول على المساعدة التقنية من مفوضية حقوق الإنسان في هندوراس في وضع منهجية أكثر فعالية وتشاركية للتشاور مع الشعوب الأصلية بشأن وضع قانون المشاورة[56].

45- ويشكل تغير المناخ وآثاره على حقوق الإنسان شاغلاً متزايداً للمجتمع الدولي، ويتجلى ذلك في دعوة مجلس حقوق الإنسان المقررة الخاصة إلى العمل أكثر على هذه المسألة[57]. ووجهت المقررة الخاصة انتباه صانعي السياسات إلى آثار تغير المناخ على الشعوب الأصلية، وكذلك إلى الإسهامات التي يمكن أن تقدمها الشعوب الأصلية في التوصل إلى حلول. ودعت المقررة الخاصة الجهات المانحة والصناديق في تقريرها المواضيعي المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في عام 2017 بشأن تغير المناخ وصناديق المناخ، إلى احترام حقوق الشعوب الأصلية ودعمها على النحو المعترف به في القانون الدولي لحقوق الإنسان؛ وإلى تنفيذ السياسات والضمانات، وكفالة نشرها بفعالية. وأوصت أيضاً بتدريب الموظفين، ولا سيما الموظفون المشاركون في التنفيذ على الصعيدين الإقليمي والوطني؛ ووضع مزيد من آليات التمويل المباشر المكرسة خصيصاً لدعم مبادرات الشعوب الأصلية فيما يتعلق بتغير المناخ والتنمية المستدامة. وفي شباط/فبراير 2018، اعتمد الصندوق الأخضر للمناخ، عقب مشاورات عامة، سياسة بشأن حقوق الشعوب الأصلية[58].

46- وأولت المقررة الخاصة اهتماماً لشدة ضعف الشعوب الأصلية التي تعيش في عزلة وجرى الاتصال بها مؤخراً، منذ تقريرها عن زيارتها القطرية إلى باراغواي في عام 2014، الذي تناولت فيه حالة شعب أيوريو الذي يعيش في عزلة[59]. وطلبت منظمات وخبراء الشعوب الأصلية إلى المقررة الخاصة أن تروج لهذا الموضوع في الأمم المتحدة وفي إطار الهيئات الإقليمية لحقوق الإنسان، وأن توجه انتباه الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة إلى المبادئ التوجيهية الحالية لمفوضية حقوق الإنسان[60]. ولهذا الغرض، تناولت المقررة الخاصة الحالة العامة لهذه الفئات من خلال جميع أساليب العمل المختلفة المتاحة لها، بما في ذلك التقارير المتعلقة بالزيارات القطرية[61] والرسائل الخاصة بحالات معينة[62]، ونسقت اجتماعاً وتقريراً عن

(56) للاطلاع على رد حكومة هندوراس، يرجع إلى الرابط التالي: https://spcommreports.ohchr.org/TMResults Base/DownLoadFile?gId=35046.

(57) انظر الفقرة 2 من القرار 20/42، التي يطلب فيها المجلس إلى "المقرر(ة) الخاص(ة) أن يشارك/تشارك، بناءً على ما يتلقاه/تتلقاه من دعوات، في الحوارات والمنتديات السياساتية الدولية ذات الصلة بشأن آثار تغير المناخ في الشعوب الأصلية، ويجري/تجري بحوثاً مواضيعية، ويقيم/تقيم حواراً تعاونياً مع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن الممارسات الفعالة والمستدامة".

(58) انظر www.greenclimate.fund/sites/default/files/document/gcf-b19-05.pdf.

(59) A/HRC/30/41/Add.1، الفقرات 73-74 و87-89.

(60) OHCHR, "Directrices de protección para los pueblos indígenas en aislamiento y en contacto inicial de la región amazónica, el Gran Chaco y la región oriental de Paraguay" (2012).

(61) A/HRC/42/37/Add.1، الفقرات 65-69.

(62) انظر، على سبيل المثال، ECU 7/2016 وBRA 9/2015.

الموضوع بالاشتراك مع مكتب مفوضية حقوق الإنسان الإقليمي لأمريكا الجنوبية ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان[63]. وقد أدت هذه الجهود مجتمعة إلى زيادة الوعي بحالة حقوق الإنسان للشعوب الأصلية التي تعيش في عزلة وجرى الاتصال بها مؤخراً في بلدان أمريكا اللاتينية ذات الصلة. وفي 28 كانون الأول/ديسمبر 2019، اعتمدت محكمة في لوريتو، ببيرو، قراراً يأخذ في الاعتبار المبادئ التوجيهية لمفوضية حقوق الإنسان، وألغت نتيجة لذلك، تراخيص المشاريع المقترحة التي قد تؤثر على هذه الشعوب الأصلية[64]. وأنشئ مؤخراً فريق عامل إقليمي للمجتمع المدني يتبع نهجاً عابراً للحدود، ما يعطي دوراً مركزياً لمنظمات الشعوب الأصلية، على نحو ما أوصت به المقررة الخاصة في تقريرها[65].

رابعاً- المشاورة والموافقة: التجارب والتوصيات

47- من أكثر المسائل تكراراً التي تناولتها المقررة الخاصة طوال فترة ولايتها تنفيذ المعايير الدولية المتعلقة بالمشاورة والموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. وأبدت المقررة الخاصة ملاحظات عديدة بشأن هذا الموضوع كجزء من تقييمها للبلاغات الفردية، والزيارات القطرية، والمساعدة التقنية المقدمة إلى الحكومات، والبيانات العامة، والحلقات الدراسية، والمنتديات، وغير ذلك من المناسبات العامة. وقد شملت غالبية هذه الأعمال منطقة أمريكا اللاتينية، حيث جرت مناقشات هامة بشأن هذه المسألة وكذلك بشأن المبادرات التنظيمية والسوابق القضائية. وتنطوي هذه التطورات على دروس هامة للشعوب الأصلية وللدول في مناطق أخرى من حيث المشاكل المطروحة في تطبيق معايير المشاورة والموافقة وتفسيرها في سياق التدابير التشريعية والإدارية ومشاريع تنمية الموارد الطبيعية التي تؤثر على الشعوب الأصلية. وتود المقررة الخاصة أن تسلط الضوء على بعض ملاحظاتها واستنتاجاتها الرئيسية بشأن هذه المسألة، والتي قدمتها طوال فترة ولايتها.

’1‘ *أساس مشاورات الشعوب الأصلية وطابعها ونطاقها*

48- يتمثل أحد التحديات الأولى التي حددتها المقررة الخاصة في كيفية تصور الدول والجهات الفاعلة في قطاع الأعمال المشاورة من حيث أسسها ومصادرها التنظيمية. وكان هناك اتجاه واضح بين الدول وقطاعات الأعمال إلى الإشارة إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية لعام 1989 بشأن الشعوب الأصلية والقبلية (رقم 169) وحدها بوصفها المصدر القانوني لواجب التشاور. بل إن بعض الدول، تناولت الموضوع من منطق حقوق العمل أو العلاقات عندما وضعت المشاورة مع الشعوب الأصلية حصراً في إطار بارامترات منظمة العمل الدولية وهيكلها الثلاثي. ويجب فهم المشاورة مع الشعوب الأصلية من وجهة نظر القانون الدولي لحقوق الإنسان، مع مراعاة أوجه التقدم المعياري والفقهي في مجال حقوق الإنسان للشعوب الأصلية منذ اعتماد اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية في عام 1989. ولذلك، ينبغي ألا يستند وضع تصور للمشاورة مع الشعوب الأصلية وموافقتها المسبقتين وتطبيقها إلى اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية والمبادئ التوجيهية التي وضعتها منظمة العمل الدولية في هذا الصدد فحسب، بل أيضاً إلى مجموعة قوانين أوسع نطاقاً بكثير ولاحقة تتألف من صكوك وقرارات وإعلانات

(63) A/HRC/39/17/Add.1.

(64) Sentence No. -2019-1°JCM-CSJLO-JAVT, Corte Superior de Justicia de Loreto. وانظر أيضاً www.servindi.org/actualidad-noticias/22/01/2020/sentencia-historica-para-la-proteccion-de-los-pueblos -indigenas-en.

(65) A/HRC/39/17/Add.1، الفقرتان 63 و67. وانظر http://landislife.org/wp-content/uploads/2019/10/Land -is-life-25-septiembre-2019.pdf, https://es.mongabay.com/2019/11/piaci-indigenas-en-aislamiento-informe-regional-sudamerica و https://watanibasocioambiental.org/wp-content/uploads/2019/10/DECRATORIA-DE-LIMA-11102019.pdf.

مختلفة، لا سيما إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية[66]، والسوابق القضائية والتفسيرات ذات الحجية التي وضعتها الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان.

49- ومن المشاكل الأخرى التي لوحظت عدم فهم الدولة وغيرها من الجهات الفاعلة طابع المشاورة مع الشعوب الأصلية وخصائصها. وتمثل المشاورة مع الشعوب الأصلية وموافقتها ضمانات هامة للحقوق الموضوعية للشعوب الأصلية المعترف بها في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وتشمل هذه الحقوق الموضوعية الحق في المشاركة وتقرير المصير؛ والحق في الملكية، والثقافة، والدين، وعدم التمييز فيما يتعلق بالأراضي، والأقاليم والموارد الطبيعية، بما في ذلك الأماكن والأشياء المقدسة؛ والحق في الصحة والسلامة البدنية فيما يتعلق ببيئة نظيفة وصحية؛ وحق الشعوب الأصلية في تحديد ومتابعة أولوياتها الخاصة من أجل التنمية[67]. ولذلك، فإن نقطة الانطلاق لتحليل المشاورة والموافقة هي تقييم الحقوق الموضوعية للشعوب الأصلية التي ستكون على المحك، وعلى سبيل المثال في سياق خطط التنمية أو الاستثمار أو غيرها من التدابير[68].

50- ويتعين أن تنطوي المشاورات مع الشعوب الأصلية على عملية تستند إلى نموذج جديد للعلاقات والحوار والتعاون بين الشعوب الأصلية والدول. ولا تعادل المشاورات التي تجريها الشعوب الأصلية الإجراءات الموحدة للإشعار والتعليق المتاحة لعامة الجمهور، لأن هذه الإجراءات لا تراعي الخصائص الثقافية ولا تعالج على نحو كاف الشواغل الخاصة بالشعوب الأصلية. وبالنظر إلى السياق التاريخي والسياسي للتهميش والاستبعاد اللذين تعرضت لهما الشعوب الأصلية، يلزم إجراء مشاورات متغايرة تتناسب مع خصائصها وحقوقها المميزة[69].

51- وثمة مشكلة أخرى حددتها المقررة الخاصة وهي الميل إلى تصور المشاورات مع الشعوب الأصلية على أنها مجرد شكليات أو إجراءات لتقديم معلومات عن التدابير أو المشاريع التي سبق أن صممتها ووافقت عليها الدولة والجهات الفاعلة في قطاع الأعمال.

52- ووفقاً للمعايير الدولية، ينبغي إجراء مشاورات مسبقة مع الشعوب الأصلية على أن تجري بحسن نية ومن خلال المؤسسات الممثلة لهذه الشعوب. والمقصود بعنصر "المسبقة" أن المشاورات ينبغي أن تجرى قبل اعتماد تدبير ما، أو منح الأذون والتصاريح، أو توقيع عقود أو غير ذلك من الالتزامات القاطعة من جانب الدول فيما يتصل بأنشطة أو مشاريع يمكن أن تؤثر على الشعوب الأصلية[70].

53- ويتعين في عمليات المشاورة، احترام هياكل التمثيل وصنع القرار الخاصة بالشعوب الأصلية وثقافاتها وأطرها الزمنية. وأكدت المقررة الخاصة أن من الضروري أن تكون إجراءات المشاورة نفسها ناتجة عن توافق الآراء لضمان تهيئة مناخ الثقة والاحترام المتبادل وحسن النية اللازم لوضع عمليات مشاورة مجدية. وهذا يعني أيضاً أنه يتعين على الدول أن تحاول التغلب على حالات الحرمان واختلال توازن القوى التي تتعرض لها الشعوب الأصلية من حيث القدرة التقنية والمالية والحصول على المعلومات والنفوذ السياسي.

(66) ورد ذلك على وجه التحديد في المادة 35 من اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية، 1989 (رقم 169) التي تنص على ما يلي: "لا يجوز أن يؤثر تطبيق أحكام هذه الاتفاقية تأثيراً ضاراً على الحقوق والمزايا المكفولة للشعوب المعنية بموجب اتفاقيات وتوصيات أخرى، أو صكوك دولية، أو معاهدات، أو قوانين وطنية، أو أحكام، أو أعراف أو اتفاقات".

(67) A/HRC/24/41، الفقرة 28.

(68) A/HRC/21/47، الفقرة 84.

(69) "Nota técnica sobre la consulta y el consentimiento libre, previo e informado de los pueblos indígenas en México", February 2019, p. 7؛ وA/HRC/12/34، الفقرة 42.

(70) "Nota técnica sobre la consulta y el consentimiento libre, previo e informado de los pueblos indígenas en México", p. 6.

54- وينبغي ألا تُفهم المشاورات المتعلقة بالشعوب الأصلية على أنها حدث يقع مرة واحدة بل عملية مستمرة "تتطلب من الدولة أن تقبل المعلومات وتنشرها على السواء، وتنطوي على اتصال مستمر بين الطرفين"[71]. وفيما يتعلق بالمشاريع الاستخراجية، قد تكون المشاورة والموافقة ضروريين في مراحل مختلفة بدءاً من تقييمات الأثر إلى التنقيب ومن ثم الإنتاج وانتهاء بإغلاق المشروع[72].

55- وينبغي أن تكون المشاورات ملائمة ثقافياً ومتاحة، وأن تحترم أشكال تنظيم الشعوب الأصلية وتمثيلها، دون إكراه أو محاولات لتقسيمها. وينبغي إيلاء الاهتمام للهياكل التمثيلية التي يمكن الرجوع إليها في سيناريوهات مختلفة، مثلاً فيما يتعلق بتدبير ذي بعد وطني، أو بتدبير أو نشاط من شأنه أن يؤثر على مجتمع أصلي معين، أو فئة من المجتمعات المحلية أو الأشخاص. وعلى أية حال، يجب على الآليات الممثلة للشعوب الأصلية أن تستجيب لعملياتها الداخلية وأن تكون فعالة من الناحية العملية.

56- ويجب أن توفر عمليات المشاورة الملائمة الوقت والمكان اللازمين لكي تكون الشعوب الأصلية على علم تام بنطاق تدبير أو نشاط مقترح وطابعه وآثاره قبل الموافقة عليه، بما في ذلك المخاطر البيئية والصحية وغيرها من المخاطر المحتملة. وينبغي أن تكون الشعوب الأصلية أيضاً قادرة أساساً على التأثير في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حقوقها، فضلاً عن قدرتها على تقديم مقترحاتها الخاصة.

57- وكان هناك أيضاً اتجاه إلى جعل نطاق مشاورة الشعوب الأصلية يقتصر على التدابير التي تعتبر ذات "أثر مباشر". وينبغي ألا تقتصر المشاورات على التدابير التي تشير صراحة إلى حقوق ومصالح الشعوب الأصلية أو إلى المشاريع الإنمائية التي تقع مناطق عملياتها في أراضي أو أقاليم الشعوب الأصلية من دون النظر في الآثار المترتبة عن ذلك على الشعوب الأصلية المحيطة. ويجب أن يكون معيار "الأثر" مرناً وأن يطبق كلما كان من شأن قرار الدولة أن يؤثر على الشعوب الأصلية بطرق لا يراها الآخرون في المجتمع. ويشمل ذلك حالات التدابير الإدارية أو التشريعية ذات التطبيق العام، إذا كانت هذه التدابير يمكن أن تؤثر على الشعوب الأصلية بشكل مختلف بطريقة أو بأخرى بالنظر إلى ظروفها وحقوقها المحددة[73]. وتتطلب عملية وضع قوانين أو أنظمة المشاورة هي الأخرى المشاورة، لأن ذلك يمكن أن يساعد أيضاً في تحديد سيناريوهات المشاورة التي تستجيب لواقع الشعوب الأصلية في كل بلد.

'2' تقييمات الأثر

58- لضمان الحصول على معلومات موثوقة في عمليات المشاورة، يلزم بموجب المعايير الدولية إجراء دراسات مستقلة ومحايدة عن الأثر الاجتماعي والثقافي والبيئي تغطي كامل نطاق الحقوق التي يمكن أن تتأثر بتدبير أو مشروع ما[74]. ومشاركة الشعوب الأصلية نفسها في هذه التقييمات أمر أساسي لتحديد

(71) Inter-American Court of Human Rights, *Case of the Saramaka People v. Suriname*, judgment of 28 November 2007, para. 133.

(72) A/HRC/24/41، الفقرة 67.

(73) A/HRC/12/34، الفقرة 43. وتعليقات المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية فيما يتعلق بالوثيقة المعنونة "Propuesta de gobierno para nueva normativa de consulta y participación indígena de conformidad a los artículos 6º y 7º del Convenio No 169 de la Organización Internacional del Trabajo", Chile (November 2012), para. 43، يرجع إلى الرابط التالي (بالإسبانية): http://unsr.jamesanaya.org/docs/special/2012-11-29-unsr-comentarios-a-propuesta-reglamento-consulta-chile.pdf.

(74) A/HRC/31/52 (تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة)، الفقرة 50؛ وA/HRC/25/53، الفقرات 29-43؛ والاتفاقية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة، 1989 (رقم 196)، المادة 7(3)؛ Inter-American Court of Human Rights, *Case of the Kichwa Indigenous People of Sarayaku v. Ecuador*, judgment of 27 June 2012, para. 206 وInter-American Court of Human Rights, *Case of the Saramaka* case, para. 129.

الآثار المذكورة فضلاً عن البدائل الممكنة وتدابير التخفيف[75]. ويجب أن تذكر أي تشريعات مقترحة بشأن المشاورة مع الشعوب الأصلية الطابع الإلزامي لتقييمات الأثر هذه، والبارامترات الملائمة لتنفيذها.

'3' الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة

59- تدور نقطة النقاش والخلاف الرئيسية بشأن مشاورة الشعوب الأصلية حول الطابع الملزم لنتائجها. وترى الشعوب الأصلية أنه يتعين احترام إرادتها فيما يتعلق بالتدابير أو الأنشطة التي تؤثر عليها. وترى الدولة وقطاعات الأعمال أن هذا الموقف بمثابة حق النقض، وهو ما يرفضانه من البداية. ومن شأن اختزال مبدأي المشاورة والموافقة في مناقشة عن وجود حق النقض أن يبلغ حد إغفال روح وطابع هذين المبدأين اللذين يسعيان إلى وضع حدّ لنماذج اتخاذ القرار التاريخية فيما يتعلق بالشعوب الأصلية التي استبعدتها وهددت بقاءها كشعوب[76].

60- وبموجب مبدأي الإعمال التدريجي لحقوق الإنسان وعدم تراجعها، ينبغي فهم الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة على أنه الغرض من المشاورات وأنه التزام في حالات الآثار الكبيرة على حقوق الشعوب الأصلية. ويتجلى ذلك في التطورات القانونية الدولية اللاحقة لاتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية لعام 1989 – بما في ذلك إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، والسوابق القضائية لنظام البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، والتعليقات والقرارات العامة الصادرة عن هيئات رصد المعاهدات[77].

61- ومن الضروري تجاوز المناقشة بشأن وجود حق النقض في سياق المشاريع الإنمائية، والتركيز عوضاً عن ذلك على الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان التي يجب على الدول أن تتقيد بها في جميع الأوقات. وأي تقييد لهذه الحقوق، مثل اتخاذ قرار بالمضي قدماً دون موافقة الشعوب الأصلية موافقة حرة ومسبقة ومستنيرة، يفرض على الدولة عبئاً لإثبات جواز التقييد المذكور بموجب المعايير الدولية للشرعية والضرورة والتناسب فيما يتعلق بغرض عام صالح[78].

62- وأبرزت المقررة الخاصة، على غرار مكلفين بولايات سابقين، ضرورة وضع آليات للاستعراض من خلال هيئة قضائية أو هيئة أخرى محايدة ومختصة لضمان أن يكون أي قرار صادر عن كيان حكومي بدون أن يحظى بموافقة الشعوب الأصلية المتأثرة ممتثلاً لهذه المعايير وألا يكون له تأثير على البقاء المادي والثقافي للشعوب الأصلية المعنية. وإذا لم تستوف هذه الشروط، فسيستنتج من ذلك أن التدبير أو النشاط لن يستمر بدون موافقة الشعوب الأصلية[79].

63- وفي الحالات التي تكون فيها الشعوب الأصلية قد وافقت على تدبير ما، أو يعتبر التدبير أو المشروع تدبيراً ومشروعاً لا تترتب عليهما آثار كبيرة، سيظل يتعين على الدول أن تكفل في جميع

(75) Inter-American Commission on Human Rights, "Indigenous and tribal peoples' rights over their ancestral lands and natural resources",OEA/Ser.L/V/II.Doc 56/09, paras. 245, 248 and 267.

(76) A/HRC/12/34، الفقرتان 48-49.

(77) انظر لجنة القضاء على التمييز العنصري، التوصية العامة رقم 23(1997) بشأن حقوق الشعوب الأصلية، الفقرة 5؛ *وبوما بوما ضد بيرو* (CCPR/C/95/D/1457/2006)، الفقرتان 7-4 و7-6؛ واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 24 (2017) بشأن التزامات الدول بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سياق الأنشطة التجارية، الفقرة 12؛ وInter-American Court of Human Rights, *Saramaka* case, paras. 134 and 137.

(78) للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر A/HRC/24/41، الفقرات 34-36.

(79) المرجع نفسه، الفقرة 39.

الأوقات حماية الحقوق الموضوعية للشعوب الأصلية، وفقاً لالتزاماتها الدولية. ويجب أن تُعطى الموافقة بحرية وأن تخضع أي اتفاقات تنشأ عن هذه الموافقة لعمليات إشراف وتقييم ورصد دورية[80].

'4' بشأن اعتماد التشريعات

64- لاحظت المقررة الخاصة وجود مشاكل في وضع تشريعات مقترحة بشأن المشاورة، وأخرى في تطبيق التشريعات القائمة بالفعل وتنفيذ عمليات المشاورة بوجه عام. ويرتبط العديد من المشاكل بالمسائل المذكورة أعلاه المتصلة بفهم نطاق إجراء المشاورات والغرض من إجرائها وتوقيته. وفي كثير من الحالات، تكمن المشكلة في أن قوانين وإجراءات المشاورة نفسها قد وضعت من دون مشاركة الشعوب الأصلية.

65- وفي كثير من البلدان، أدى شعور الاستياء الذي ينتاب الشعوب الأصلية من الطريقة التي سعت بها الحكومات إلى سن تشريعات تتعلق بالمشاورة و/أو إجراء المشاورة، إلى جعلها تضع بروتوكولاتها التشاورية المستقلة أو عمليات المشاورة الذاتية الخاصة بمجتمعاتها. وترى الشعوب الأصلية أن هذه المبادرات تعبير عن حقها في تقرير المصير ينبغي أن تحترمها الجهات الفاعلة التي تسعى إلى الاضطلاع بأنشطة يمكن أن تؤثر عليها. وترى المقررة الخاصة أن البروتوكولات التشاورية للشعوب الأصلية وغيرها من إجراءات المشاورة يجب أن تعتبر بدائل للنمط العام لقوانين المشاورة التي جرى الترويج لها حتى الآن في منطقة أمريكا اللاتينية.

'5' الوصم والتجريم

66- من الجوانب الإشكالية الأخرى للطريقة التي نُفذت بها مشاورة الشعوب الأصلية أن الشعوب الأصلية في العديد من الدول تعتبر مجرد مجموعات مصالح تتعارض أهدافها مع المصلحة الوطنية التي يُزعم أنها المصلحة العليا. وأعربت المقررة الخاصة مراراً وتكراراً عن قلقها إزاء حالات العنف والوصم والتجريم التي تعرضت لها الشعوب الأصلية عندما أعربت عن معارضتها للمشاريع الإنمائية التي تروج لها الدول أو الأعمال التجارية الخاصة[81]. وينبغي للدول أن تضطلع بأنشطة تثقيف وتوعية للمسؤولين وعامة الجمهور من أجل تعزيز فهم الحقوق التي تسعى الشعوب الأصلية إلى الدفاع عنها. وثمة حاجة ملحة إلى الاعتراف بمصالح الشعوب الأصلية في الحفاظ على أراضيها وثقافاتها وحكمها الذاتي ونظم كفافها الاقتصادي بوصفها جزءاً من المصلحة الوطنية في أي مجتمع ديمقراطي ومتعدد الثقافات.

'6' المسائل الشاملة المتصلة بالمشاورة مع الشعوب الأصلية

67- هناك عوامل أخرى من شأنها أن تسهم في تعزيز المشاورة كضمان لحقوق الشعوب الأصلية. ويلزم اتخاذ إجراءات شاملة لتحسين تعزيز وحماية الحقوق الموضوعية للشعوب الأصلية في أراضيها وأقاليمها ومواردها الطبيعية، وفي حقها في تقرير المصير، بما في ذلك تحديد أولوياتها الإنمائية، وإمكانية لجوئها إلى القضاء. وإن تنسيق الإجراءات بين الشعوب الأصلية والدول لتعزيز الإصلاحات التشريعية والسياساتية والمؤسسية اللازمة في قطاعات محددة، مثل تنمية الموارد الطبيعية والطاقة والهياكل الأساسية والسياحة والزراعة وغيرها من المجالات ذات الصلة ينبغي أن يسترشد بمبدأي المشاورة والتعاون المحددين بموجب إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

(80) A/HRC/24/41، الفقرة 30. وA/HRC/39/62، الفقرات 42-45.

(81) انظر A/HRC/39/17.

68- وثمة عنصر هام آخر هو وجود آليات قضائية وإدارية فعالة وغيرها من الآليات لضمان قدرة الشعوب الأصلية على إعمال حقوقها، ولا سيما في سياق المشاريع الإنمائية والأنشطة المماثلة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الآليات التشريعية والقضائية وغيرها من الآليات ضرورية لتنظيم الأعمال التجارية الخاصة والأنشطة الأخرى للأطراف الثالثة التي تنتهك أنشطتها حقوق الشعوب الأصلية ومراقبتها والمعاقبة عليها.

69- وينبغي للوسائل التي يمكن بها للشعوب الأصلية أن تشارك مباشرة في صنع القرارات المتصلة بالسياسات والقوانين والخطط والبرامج الإنمائية أن تسترشد بالمشاورة والتعاون. وينبغي إدراج مقترحات الشعوب الأصلية وأولوياتها وشواغلها فيما يتعلق بالتنمية على النحو الواجب في التخطيط الإنمائي للدولة قبل تحديد الأولويات ومنح الامتيازات والتراخيص وغيرها من الأذون للأنشطة الإنمائية التي يمكن أن تؤدي في وقت لاحق إلى نزاعات اجتماعية بسبب عدم إجراء المشاورة.

70- وتشجع المقررة الخاصة الشعوب الأصلية والدول على استكشاف آليات للحوار والمشاورة والتعاون من أجل تعزيز الأولويات الإنمائية للشعوب الأصلية وحقوق الإنسان الأخرى. ويجب أن تحترم عمليات الحوار والمشاورة والتعاون هذه آليات وبروتوكولات العلاقات والمشاورة وصنع القرار للشعوب الأصلية.

71- ويجب فهم المشاورة والموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة أيضاً على أنها امتداد لحق الشعوب الأصلية في تقرير المصير. ولذلك، ينبغي أن تكون قادرة على أن تقرر مصائرها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية وأن تحمي في نهاية المطاف حقوقها المعترف بها بموجب إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وغيره من مصادر حقوق الإنسان الدولية.

خامساً- أفكار أخيرة في نهاية فترة ولاية المقررة الخاصة وتوصيات تتطلع إلى المستقبل

72- جاء إنشاء ولاية المقررة الخاصة في عام 2001 رداً من المجتمع الدولي على المطالب التي كررتها الشعوب الأصلية والحالة التي تتسم بانتهاك حقوقها الفردية والجماعية بشكل منهجي. واعترفت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالولاية بوصفها إنجازاً في بناء إطار دولي للنهوض بحقوق الشعوب الأصلية وتطلعاتها[82].

73- ومنذ عام 2007، وعقب اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، كُلف المقررون الخاصون المعنيون بحقوق الشعوب الأصلية بتعزيز الإعلان، الذي كان الإطار القانوني لجميع أنشطتهم، بما في ذلك العمل المواضيعي، والزيارات القطرية، والرسائل، وتحديد أفضل الممارسات، والحوار التعاوني مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، والتعاون التقني.

74- وسلّمت المقررة الخاصة، طوال سنوات ولايتها، بالتقدم المحرز في الاعتراف بحقوق الإنسان للشعوب الأصلية وحمايتها قانونياً[83]**. ولكنها تود أن تشدد على أن "فجوة التنفيذ"، وتزايد ممارسات العنف والتجريم تجاه الشعوب الأصلية في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم، يشيران أكثر من أي وقت مضى إلى ضرورة إرساء ولاية قوية وفعالة لضمان الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان في هذا الصدد.**

75- وحاولت المكلفة بالولاية الاستجابة لهذه الحالة من خلال الرسائل والزيارات القطرية والتقارير المواضيعية، ولم تكتف بذلك فحسب بل حاولت أيضاً إشراك الحكومات والجهات

(82) قرار الجمعية العامة 2/69 (الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية)، الفقرة 5.

(83) A/72/186، الفقرات 25-36، بشأن التقدم المحرز في القانون والسوابق القضائية.

الفاعلة الأخرى في حوار بناء ترمي منه إلى تحسين فهم إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية ومعايير حقوق الإنسان الأخرى ذات الصلة وحمايتهما وإعمالهما. وكانت زيارات العمل والتعاون التقني والمشاركة النشطة في العمليات المتعددة الأطراف والمتعددة أصحاب المصلحة أنشطة رئيسية في هذا الصدد.

76- وتود المقررة الخاصة أن تعرب عن تقديرها للدول الأعضاء العديدة التي أبدت تأييدها للولاية، وشاركت في أعمالها ونفذت التوصيات ذات الصلة. ومع ذلك، تود المقررة الخاصة أن تؤكد أن هناك بلداناً عديدة لا يزال يُنكر فيها وجود الشعوب الأصلية، أو لايزال يعترف بها بطريقة لا ترى فيها الدولة أن إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية ينطبق عليها. وهذا يخلق فراغاً على صعيد الحماية. ومن الصعب جداً على الولاية أن تؤدي الأعمال المنوطة بها في هذه الحالات، لأن الدول المعنية تتردد حتى في بدء الحوار، ولا تقدم دعوات للقيام بزيارات قطرية ولا تردّ على الرسائل.

77- وتود المقررة الخاصة أن تكرر الاقتراح الذي قدمه سلفها بأن ينظر مجلس حقوق الإنسان ومنظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ككل في أساليب أفضل لاستعراض البلدان التي ترفض التعاون مع الإجراءات الخاصة[84]. وحاولت المكلفة بالولاية استحداث طرق مبتكرة لمعالجة هذه الحالات. وقد ثبت أن زيادة التعاون مع المؤسسات الإقليمية والوطنية لحقوق الإنسان أمر مفيد للغاية. وشاركت المقررة الخاصة أيضاً في الحلقات الدراسية والمؤتمرات وغيرها من الأنشطة، في جميع المناطق، سعياً إلى اغتنام هذه الفرص لفتح حوار مع الدول المعنية. ويقتضي الأخذ بنهج استباقي موارد أكثر مما هو متاح. وفي هذا الصدد، كان للدعم الإضافي المقدم من الصناديق والمؤسسات الخارجية دور قيّم في تعزيز عمل الولاية.

78- وترى المقررة الخاصة أن إذكاء الوعي أمر حاسم لمعالجة حالة انتهاك حقوق الشعوب الأصلية. وسعت المقررة الخاصة إلى العمل مباشرة مع مختلف وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها واتفاقياتها، مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي، ومع مؤسسات أخرى متعددة الأطراف، مثل البنك الدولي والمفوضية الأوروبية، حيث تناقش القضايا التي تؤثر على حقوق الإنسان للشعوب الأصلية. وقد أتاح هذا التفاعل المباشر إمكانية توفير تعليقات المكلفة بالولاية واستنتاجاتها وتوصياتها للكثيرين الذين ليسوا بالضرورة على دراية بمنظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وإن كانت أنشطتهم تؤثر تأثيراً مباشراً على حياة الشعوب الأصلية وحقوق الإنسان التي تتمتع بها. وتعتقد المقررة الخاصة اعتقاداً راسخاً أن تفعيل مبادرة "توحيد الأداء" أمر حاسم لضمان أن تدمج مختلف هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها حقوق الشعوب الأصلية وقضاياها في برامجها على جميع المستويات.

79- ويتسم نشر عمل الولاية عن طريق الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي أيضاً بأهمية استراتيجية. وقد استخدمت المكلفة بالولاية شبكات التواصل الاجتماعي لإتاحة المعلومات عن التقارير والبيانات وغيرها من الأعمال. ويكتسي هذا التفاعل، في الحدود التي تنص عليها مدونة قواعد السلوك للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، قيمة كبيرة من حيث الترويج لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وأفضل الممارسات، ونشر بعض القضايا والحالات المثيرة للقلق. ومع ذلك، لا تزال هناك إمكانية لتحقيق الكثير في هذا المجال حتى يتسنى لعمل المقررة الخاصة أن يمتد ليطال على نحو أفضل الشعوب الأصلية التي تحتاج إلى حماية حقوق الإنسان.

(84) A/68/317، الفقرتان 19 و84.

80- ويتمثل أحد التحديات الرئيسية المطروحة أمام الولاية في توفير المتابعة الكافية لتنفيذ التوصيات الواردة في التقارير المواضيعية وتقارير الزيارات القطرية، وللمسائل المثارة في الرسائل. وعلى الرغم من أن للشعوب الأصلية نفسها ومنظمات المجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة دوراً هاماً تؤديه في هذا الرصد، فإن تحسين أساليب المتابعة من شأنه أن يعزز أثر الولاية من حيث الامتثال. وفي هذا الصدد، تعرب المقررة الخاصة عن امتنانها للمكاتب القطرية والإقليمية لمفوضية حقوق الإنسان على تعاونها، فهي تواصل المتابعة على الصعيد الوطني وقد وضعت وأصدرت منشورات وغيرها من الإجراءات لإتاحة توصيات المقررة الخاصة على الصعيد الوطني. وعمدت بعض المكاتب القطرية التابعة لمفوضية حقوق الإنسان إلى ترجمة التقارير القطرية والتوصيات إلى لغات مفهومة للشعوب الأصلية. وينبغي للدول الأعضاء أيضا أن تتيح التقارير وأن توزعها على السلطات المختصة والأطراف الأخرى. ولهذا الغرض، تؤدي المكاتب الإقليمية والقطرية التابعة للأمم المتحدة بوجه عام دوراً هاماً في نشر معلومات عن تعليقات المقررة الخاصة وتوصياتها في التقارير القطرية والنشرات الصحفية ورسائل البلدان وغيرها من أنواع العمل المتعلقة بقضايا محددة أو حالات قطرية.

81- وبمراعاة الأفكار المذكورة أعلاه، تود المقررة الخاصة أن تقدم بعض الاستنتاجات والتوصيات الموجزة:

(أ) لا تزال ولاية المقرر (ة) الخاص(ة) المعني(ة) بحقوق الشعوب الأصلية تؤدي دوراً أساسياً في تعزيز الحقوق الفردية والجماعية للشعوب الأصلية المكرسة في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وينبغي مواصلة وتعزيز التعاون والتنسيق مع المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية وآلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية؛

(ب) لاحظت المقررة الخاصة أن حالة حقوق الإنسان الفردية والجماعية للشعوب الأصلية في جميع مناطق العالم لاتزال تشكل سبباً خطيراً من أسباب القلق على الرغم من التقدم المحرز في الاعتراف القانوني بالشعوب الأصلية وفيما يتعلق بحقوقها ضمن الأطر القانونية للدول الأعضاء. ولذا، تشجع المقررة الخاصة جميع الدول الأعضاء على دعم استمرار الولاية وسير عملها على الوجه الأفضل؛

(ج) تدعو المقررة الخاصة الدول الأعضاء إلى زيادة دعمها نظام الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، وعلى وجه التحديد دعم هذه الولاية، حتى تتوفر موارد بشرية ومالية كافية للاضطلاع بالعمل المنوط بها على نحو ملائم؛

(د) تدعو المقررة الخاصة الدول الأعضاء أيضاً إلى استحداث سبل لتشجيع جميع البلدان على التعاون بفعالية مع المكلف (ة) بالولاية، وإلى استنباط سبل ووسائل لتحسين رصد الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية، ولا سيما في البلدان التي لا يعترف فيها حتى بالشعوب الأصلية وحقوقها وهوياتها والتي لم تقبل بعد طلبات الزيارات القطرية؛

(هـ) تود المقررة الخاصة أن تدعو منظومة الأمم المتحدة والنظم الإقليمية لحقوق الإنسان إلى زيادة تعاونها مع الولاية على جميع المستويات للتآزر في تعزيز العمل المتعلق ببلدان أو مناطق أو قضايا معينة من أجل النهوض بحقوق الشعوب الأصلية وحمايتها؛

(و) تود المقررة الخاصة أن تعرب عن امتنانها لأسلافها الذين بنت على عملهم الجاد مساهمتها. وتود أيضاً أن تهنئ خلفها وتعرب عن تيقنها من أنه سيكرس جلّ جهوده لتعزيز حقوق الشعوب الأصلية؛

(ز) تود المقررة الخاصة أن تنوه بالتعاون الذي تلقته طوال فترة ولايتها من منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ووسائط الإعلام وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة. وتود أن تشجعها على مواصلة العمل مع الولاية والمساعدة على نشر التوصيات المقدمة في إطارها وتنفيذها. وتود المقررة الخاصة أن تشكر بوجه خاص الصناديق والمؤسسات التي قدمت الدعم المالي لكي تضطلع بعملها وتأمل أن تواصل دعم المكلفين (المكلفات) بولايات في المستقبل؛

(ح) تود المقررة الخاصة أن تعرب عن امتنانها للموظفين المتفانين الذين يدعمون ولايتها في مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وكذلك لمساعديها الخارجيين، لما قدموه من دعم في اضطلاعها بولايتها على مدى السنوات الست الماضية؛

(ط) وأخيراً، تود المقررة الخاصة أن تشيد وتعترف بتعاون الشعوب الأصلية ومؤسساتها ومنظماتها ومجتمعاتها المحلية لإنجاز عمل الولاية. وأي تقدم أحرز في مجال الاعتراف بحقوق هذه الشعوب واحترامها يرجع أساساً إلى كفاحها الدؤوب من أجل العدالة.